الفلسطينيون التوجه اليه (هارتس ، ١٩٧٩/١٢/٢٠). وكانت لجنة مصرية خاصة برئاسة بطرس غالي ، قد قدمت تقريرا الى الرئيس السادات حول مسالةتطبيع العلاقات مع اسرائيل ومفاوضات الحكم الذاتي ، ورد فيه ان « مكاتب الارتباط » هذه هي في الحقيقة نواة للتمثيل الديبلوماسي المصري لدى الكيان الفلسطيني المستقل الذي سيقوم مستقبلا .«وستتحول هذه المكاتب الى سفارات لدى الدولة الفلسطينية بعد انتهاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتي ، التي ستدوم

خمس سنوات. واشارت اللجنة الى ان صيغة مكاتب الارتباط هذه لها سابقة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الشعبية » (المصدر نفسه ، ١٩٧٩/١٢/٢١) .

وقد ردت مصادر حكومية في القدس بتحفظ واضح على اقتراح مصر هذا ، الرامي الى فتح مكاتب ارتباط في الضفة الغربية وقطاع غزة ، معلنة ان اسرائيل ستنفذ معاهدة السلام نصا وروحا ، ويمكنها البحث في الطلبات المصرية بقدر ملائمتها وصيغة المعاهدة (هارتس ، ١٩٧٩/١٢/٢٠).

وعلى اي حال ، فقد اعلن رئيس الوفد الاسرائيلي لمفاوضات الحكم الذاتي الوزير بورغ ، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ، عقب انتهاء الجولة الاخيرة من المفاوضات ، ان مصر ترغب في ان تكون المفاوضات حول اقامة الحكم الذاتي جوهرية ، وتتعلق بنقل الصلاحيات من الحكم العسكري الاسرائيلي الى الفلسطينيين . واضاف بورغ ان اسرائيل عارضت اقتراحا كهذا ، « موضحة ان البحث يجب ان يكون عمليا ، ويتناول التفاصيل ، حيث يمكن تقسيم المواضيع الى ثلاثة اجزاء . اولا ، المواضيع التي لا يمكن ان توافق اسرائيل على نقلها الى ادارة الحكم الذاتي على غرار الامن والسياسة الخارجية . ثانيا ، المواضيع التي ستنقلها ، مثل القضايا الاجتماعية والتعليم والقضايا الداخلية . ثالثا ، المواضيع التي سيبقى الاهتمام بها مشتركا ما بين اسرائيل وادارة الحكم

الذاتي » (هارتس ،١٩٧٩/١٢/٢٥) . واضاف بورغ ان مصر رغبت في زيادة عدد اعضاء مجلس ادارة الحكم الذاتي ببضعة عشرات من الاعضاء ، الا ان اسرائيل رفضت ذلك ، خوفا من ان تؤدي زيادة عددهم الى خلق الانطباع حول انشاء برلمان ، ولا زالت تؤيد تحديد عددهم بـ١١ عضوا فقط (المصدر نفسه) .

ولخصت وسائل الاعلام الاسرائيلية نتائج مفاوضات الحكم الذاتي حتى الجولة الاخيرة منها ، المذكورة سابقا ، بالقول ان الحكومة الاسرائيلية اصبحت مطالبة الان بتحديد موقفها من القضايا الاساسية المختلف عليها في هذه المفاوضات ، وهي . مصدر صلاحيات ومجالات عمل المجلس الاداري ، وعدد اعضائه ، ثم مسالة حق السكان العرب في القدس في المشاركة في انتخاباته . واضافت تلك المصادر تقول ان مجمل المفاوضات حول الحكم الذاتي ، كما دارت حتى الان ، يدل على ان تفاهما كبيرا قد تحقق بين اسرائيل ومصر حول اسلوب ادارة الانتخابات للمجلس الاداري ، رغم وجود بعض الخلافات حول هذه النقطة ايضا ، على غرار ما اذا كان يجب انتخاب ممثل واحد ، او اكثر ، للمجلس في كل قضاء انتخابي . كذلك هنالك مشكلة صعبة جدا في هذا المجال تتعلق ، بطلب مصر تمكين سكان القدس الشرقية من المشاركة في الانتخابات (هارتس ، ١٩٧٩/١٢/٢٤) . والواضح ان المشكلات الاساسية ، التي لم تجد حلولا لها حتى الان ، والمتعلقة بمجال عمل وصلاحيات المجلس الاداري هي التالية . اولا ، مصدر صلاحيات الحكم الذاتي ، حيث يصر الوفد الاسرائيلي في المفاوضات على ان يكون الحكم العسكري هو مصدر الصلاحية لنشاطات المجلس الاداري ، بينما تطالب مصر ان يكون الاتفاق حول انشاء الحكم الذاتي هو مصدر الصلاحية لنشاطات المجلس . ثانيا ، عدد اعضاء المجلس الاداري ، حيث تصر اسرائيل على الا يتجاوز عدد اعضاء المجلس احد عشر عضوا ،«من اجل ضمان طابعه الاداري » ، بينما تطالب مصر بمجلس مؤلف من عشرات الاعضاء ، من اجل اضفاء طابع مؤسسة تشريعية عليه . ثالثا ، صلاحيات المجلس ، اذ تقترح اسرائيل تقسيمها الى مجالات ثلاثة . اولها المواضيع التي ستحول بصورة دائمة اليه (زراعة ، صحة ، عمالة ، الخ) . وثانيها ، المواضيع التي ستخضع للادارة المشتركة للمجلس الاداري والسلطات الاسرائيلية (مثل توزيع الاراضي ، وتوزيع كميات المياه) . اما ثالثها فهي تلك التي ستسلم بصورة دائمة الى اسرائيل (الامن والسياسة الخارجية) . اما مصر فتطالب في المقابل